The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

خطـــــاب

السيد محمد بن عيسى

وزير الشؤون الخارجية والتعاون

للمملكة المغربية

أمام

الدورة 61 للجمعية العامة

لمنظمة الأمم المتحدة

نيويورك - 22 شتنبر 2006

سيدتي الرئيسة،
السيد الأمين العام،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

يطيب لي في مستهل كلمتي، أن أتقدم إليكم ولبلدكم مملكة البحرين الشقيقة، بخالص التهاني لانتخابكم كأول امرأة عربية في تاريخ منظمة الأمم المتحدة، لرئاسة جمعيتها العامة، متمنيا لكم التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة، وتحقيق نتائج قيمة وعملية بشأن مختلف البنود المدرجة في جدول أعمالها، كما أود بهذه المناسبة أن أعرب لسلفكم سعادة السيد Jan Eliasson عن خالص الشكر على رئاسته الموفقة لأعمال الدورة الماضية.

اسمحوا لي أيضا، أن أغتنم هذه الفرصة لتجديد تقدير بلادي لمعالي الأمين العام السيد كوفي عنان للمهام النبيلة التي قام بها وللمجهودات الجبارة التي مافتئ يبدلها طيلة فترة ولايته لمنظمة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز مكانتها في المحيط الدولي وتفعيل دورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذا لدعمه للأنشطة التنموية على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تطوير آليات المنظومة الأممية وهياكلها وتحسين فعاليتها.

كما نرحب بانظمام جمهورية الرأس الأسود (Montenegro) لمنظمتنا معربين عن استعداد وفد المملكة المغربية للتعاون الدائم والبناء مع وفد هذا البلد الصديق.

سيدتي الرئيسة،

تتزامن دورة هذه السنة مع الذكرى الخمسينية لانضمام المملكة المغربية إلى منظمة الأمم المتحدة. خمسون سنة من العمل الدءوب مع المنظمة الأممية ومن الالتزام الفعلي بمقاصدها ومبادئها لتدعيم السلم والأمن الدوليين، وتثبيت خيار التنمية لصالح كل شعوب ودول المعمور لاسيما النامية منها.

وجاء الانضمام للمنظمة الأممية، كأحد أول القرارات السيادية للمغرب المستقل، ليعبر من جهة عن إيمان المملكة الصادق بجدوى العمل المتعدد الأطراف كأنجع السبل لتدبير الأزمات المستعصية ومواجهة التحديات الدولية المتزايدة، وليكرس، من جهة أخرى، التزام المغرب بقيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر. وهذا ما أكده المغفور له الملك محمد الخامس في خطابه بتاريخ 6 نونبر 1956، حينما أعلن عن "تشبث (المغرب) بالمبادئ التي تشكل أسس هذه المنظمة الأممية، والتي تستهدف دعم الحرية والسلم في العالم، وإرساء علاقات دولية مبنية على التحكيم والتوافق، لا على استعمال العنف والقوة، قائمة على التعاون والتضامن، وليس على العدوان والتفرقة".

سيدتي الرئيسة،

منذ انضمامها للأمم المتحدة، عملت المملكة المغربية على المساهمة في جعل المنظمة تحتل مكانتها كفاعل محوري في استتباب الأمن والسلم الدوليين وفي تنظيم وتطوير العلاقات الدولية وخلق نظام عالمي قائم على أسس التعاون والعدالة والشرعية الدولية. كما دافعت دوما عن خيار احترام

مبادئ القانون الدولي والقرارات الأممية والعمل الجماعي المنبثق من الحوار البناء والتشاور الدائم، سعيا وراء إيجاد أفضل السبل لحل القضايا والأزمات الدولية بالطرق السلمية.

فعلى امتداد هذه الحقبة من الشراكة، دعمت المملكة عمليات حفظ السلام الأممية كعربون صادق على الانخراط التام والإيمان الراسخ بأهمية الأمن الجماعي، وبدور الأمم المتحدة في هذا المجال، وهكذا يساهم المغرب اليوم في خمس عمليات لحفظ السلام، في كل من إفريقيا وأمريكا وأوربا، وهذا ما جعل المملكة تحتل المركز الثالث عشر من بين الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام والرتبة الثانية عربيا والسادسة إفريقيا.

وعلى مستوى آخر، انخرطت المملكة المغربية في خلق علاقات تضامن فاعل بين أعضاء المجتمع الدولي من خلال تقوية روابط الشراكة البناءة والمثمرة بين الشمال و الجنوب من جهة، وعبر تعزيز التعاون جنوب - جنوب كأولوية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة لفائدة كل شعوب العالم من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، عملت المملكة المغربية جاهدة على تفعيل التوصيات التي أقرتها المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية، ومن ضمنها، أهداف التنمية المنصوص عليها في إعلان الألفية والتي تنسجم بشكل تام مع الإستراتيجية التنموية الوطنية.

وفي هذا السياق، تعبر المبادرة الملكية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 18 ماي 2005، عن رغبة المغرب في إرساء أسس نموذج تنموي يعكس الخيار السياسي و مشروع المجتمع الديموقراطي والحداثي الذي اختاره المغرب من أجل المزج بين منطق التحديث والدمقرطة والنمو الاقتصادي ومتطلبات التحسين المطرد لمؤشرات التنمية البشرية في إطار تكافؤ الفرص و تعميم المعرفة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما تعطي هذه المبادرة التنموية عناية خاصة للمواطن المغربي الذي تجعل منه محور التنمية انسجاما مع ما جاء في تقرير السيد الأمين العام سنة 2005 والمعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع".

وفي إطار نفس المقاربة، المتشبعة بروح ومقاصد المواثيق الدولية والهادفة إلى خلق انسجام تام بين الالتزامات الدولية للمملكة المغربية وأولوياتها الوطنية، تميز ورش النهوض بحقوق الإنسان في المغرب، خلال سنة 2006، بإنهاء عمل هيئة الإنصاف والمصالحة التي خلصت إلى توصيات ونتائج مكنت المغرب من قراءة نقدية و شفافة لفترة من ماضيه في جو من المسؤولية الرصينة والرؤية المستقبلية البناءة.

سيدتي الرئيسة،

منذ إنشائها ساهمت منظمة الأمم المتحدة في حل الكثير من النزاعات الدولية، واستتباب الأمن والسلم في عدة مناطق، غير أن منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا مـازالتا تعانـيـان من عدة نزاعات وحروب وأزمات اقتصادية واجتماعية تحول دون تحقيق ما تطمح إليه شعوب هاتين المنطقتين من استقرار وتنمية.

وفي هذا الإطار يأمل المغرب، الذي استبشر خيرا بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة ليكون المرحلة الأولى لقيام الدولة الفلسطينية وفق خطة خارطة الطريق، في أن يتم تجاوز الأوضاع المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية والتي خلفت المزيد من القتل والدمار.

وتؤكد المملكة على أن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على الخصوص، وبعد فشل الجهود الدولية والإقليمية لاستئناف عملية السلام، وتعثر المساعي لإيجاد حل للنزاع العربي الاسرائلي، مدعو لتحمل مسؤولياته والتحرك نحو التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة لهذا النزاع، وفق مرجعيات عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي ما يخص العدوان الذي تعرض له لبنان الشقيق، فقد رحب المغرب بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، ويعرب عن أمله في تعاون كافة الأطراف على توفير الظروف السياسية المناسبة لإيجاد حل دائم على

أساس اتفاق الطائف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما يدعو المغرب المجتمع الدولي إلى تكثيف التعاون والتضامن من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب في لبنان، ضمانا لإنجاح المساعي السلمية.

أما فيما يتعلق بالعراق الشقيق، فان المغرب إذ يثمن النتائج التي أسفرت عنها العملية السياسية التي شاركت فيها كافة القوى والحساسيات السياسية المؤثرة في هذا البلد الشقيق، ليأمل في أن يتم تجاوز حالة التوتر المزمن الذي أدى إلى مزيد من المعاناة لأبناء الشعب العراقي الأبرياء.

والأمل معقود على أن يتم التوافق بين الأخوة العراقيين، في أقرب الآجال، على تحديد مكان وزمان مؤتمر المصالحة الوطنية العراقية لوضع الأسس والقواعد التي تضمن لهذا البلد الشقيق استكمال الإصلاحات المؤسساتية، ويضمن له السيادة والوحدة الترابية والأمن والاستقرار.

إن المملكة المغربية، التي تترأس في شخص صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، لتؤكد من جديد على أنها ستستمر في العمل مع كافة القوى العاملة من أجل السلام على إقامة السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط من خلال انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، وإنشاء دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشريف، تعيش في أمن وأمان إلى جانب دولة إسرائيل.

فالمغرب، الذي يؤمن بمنهج الحوار والتواصل كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية، يعتبر أن اللجوء إلى القوة مهما كانت الأسباب والدوافع لن يفرض الحلول ولن يحقق السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، بل سيزيد في تأزم الوضع القائم.

كما أن المغرب مقتنع بأن السلام في المنطقة لن يتحقق إلا عبر انخراط الأمم المتحدة في توفير المناخ المناسب، وإزالة كل أسباب التوتر والتصعيد، وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لاستئناف عملية السلام على كافة المسارات، حتى يتحقق الأمن والسلام وتتطلع شعوب المنطقة إلى بناء مستقبل زاهر، تتعايش فيه الأجيال القادمة بتعاون ووئام.

سيدتي الرئيسة،

تواجه القارة الإفريقية العديد من التهديدات الحادة والتحديات المستعصية، إذ تشكل حاليا بؤرة للعديد من الأزمات والنزاعات التي استعصى حلها. فنصف النزاعات المسلحة التي شهدها العالم في العشرية الأخيرة جرت رحاها على أراضي إفريقيا التي تحتضن نصف عدد اللاجئين في العالم. كما أن القارة تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد يوميا حياة الملايين من السكان: كالفقر، والمجاعة، والتصحر والأمراض العدية .

وأمام هذه الوضعية المتأزمة، التي يجب ألا تعتبر قدرا محتوما، تحضى إفريقيا بمكانة متميزة، في أجندة منظمة الأمم المتحدة والبرامج التنموية الدولية. غير أن هذه البرامج والمبادرات تحتاج إلى المزيد من الانسجام والتفاعل لتحقيق الظروف الملائمة لتنمية مستدامة في إفريقيا. ولهذا الغرض يجب التفكير في خلق آلية دولية مشكّلة من خبراء في قضايا الأمن والتنمية لتتبع تنفيذ مختلف البرامج والمبادرات الدولية الخاصة بالقارة.

ومن جهتها، ستستمر المملكة في دعم كل الجهود الرامية إلى خلق التنمية بافريقيا. فجلالة الملك محمد السادس، الحامل لمشعل السلام والتنمية في القارة، وإنطاقا من رؤية مستقبلية نيرة تستند إلى معرفة عميقة بقضايا القارة، ما فتئ جلالته يقوم بمبادرات وزيارات عديدة للدول الإفريقية تستهدف بالأساس توثيق أواصر الأخوة والتعاون والتضامن بين الشعوب الإفريقية.

وفي هذا الصدد، يدعو المغرب إلى عقد حوار رفيع المستوى خلال السنة المقبلة، حول موضوع "إفريقيا و إشكالية التنمية" لتعميق النقاش من أجل التوصل إلى آليات كفيلة بضمان التوظيف الجيد لمجمل المبادرات الدولية الهادفة إلى انبعاث جديد للقارة الإفريقية يستند إلى مقوماتها وإمكانياتها الاقتصادية و البشرية الهائلة.

سيدتي الرئيسة،

لقد أعلن المغفور له الملك محمد الخامس في أول خطاب له أمام الجمعية العامة "ان المملكة المغربية اختارت(في علاقاتها الدولية) طريق المفاوضات الذي يضمن الموافقة الحرة و يخلق الشروط اللازمة لتحقيق الوحدة والتضامن الضروريين بين الأمم".

وانسجاما مع هذا التوجه العام الذي أختاره مند انضمامه إلى المنتظم الأممي، تجدد المملكة التزامها بالتعاون مع الأمين العام و ممثله الشخصي من أجل التوصل إلى حل نهائي و تفاوضي للنزاع حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد، واستجابة لدعوة مجلس الأمن لتجاوز المأزق الحالي والتقدم نحو حل سياسي توافقي ونهائي لهذا النزاع المفتعل، عبّر المغرب عن استعداده تقديم مشروع حكم ذاتي يمكّن سكان الصحراء من تسيير شؤونهم في ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة المغربية.

ولهذه الغاية انطلقت مند شهر نونبر 2005، مشاورات على الصعيد الوطني مع كل الأحزاب السياسية، وعلى المستوى المحلي مع كل شرائح وفعاليات ونخب المنطقة في إطار المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية الذي تم تجديد عضويته وتحديث هياكله وتعزيز اختصاصاته. وقد استندت هذه المبادرة على مقاربة تشاركية شفافة، تهدف إلى انخراط كل المعنيين لبلورة مفهوم الحكم الذاتي الذي يعتبر تجربة فريدة في منطقة المغرب العربي.

سيدتي الرئيسة،

إن عالم اليوم محتاج أكثر، من أي وقت مضى، إلى منظمة أمم متحدة ناجعة، ومعبرة عن طموحات وتطلعات كل شعوب العالم، مدافعة عن مبادئ الشرعية الدولية وروح عمل متعدد الأطراف متجدد في آلياته، غني في مكوناته ومثمر في نتائجه.

وبقدر إيماننا أن عملية الإصلاح لا يجب أن تتحول إلى غاية في حد ذاتها أو أن تستغل للإبراز فشل المنظمة في تحقيق أهدافها، فإننا نعتبر أن التأهيل الحقيقي لمنظمتنا حتى يتسنى لها مسايرة تحديات القرن 21، يتطلب على وجه الخصوص:

أولا: خلق انسجام بين أجندة المنظمة والأجندة الدولية، بين أولويات الأمم المتحدة وتطلعات مختلف مكونات المجموعة الدولية.

ثانيا: تزامن مسلسل الإصلاح المؤسساتي مع منح المنظمة الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لجعلها قادرة على القيام بمهامها بشكل أكثر نجاعة و شفافية.

ثالثا: التفكير في إحداث آلية تتولى المتابعة الدائمة والتقييم المستمر لمسلسل الإصلاح للوقوف عن كتب على مخلفاته ومدى نجاعته لتحسين وعقلنة العمل داخل المنظومة الأممية.

رابعا: وضع وتنفيذ آليات وإستراتيجيات واضحة لمواجهة الظواهر الشمولية الجديدة، (جريمة منظمة، إرهاب، هجرة سرية...)، التي طفت على سطح منظمة الأمم المتحدة خلال السنين الأخيرة والتـي تستلزم مقاربة شمولية وتضامنية متعددة الجوانب، تستهدف معالجة المسببات الحقيقية لهذه الظواهر والحد من آثارها والعمل سويا من أجل إيجاد حلول دائمة لها.

إن المملكة المغربية، كما ساهمت خلال الخمسين سنة الماضية في تثبيت قيم منظمتنا وتقوية أدائها، ملتزمة بالعمل في السنوات المقبلة من أجل إشعاع المنظمة وتطوير أدائها خدمة للسلم و التنمية والتآخي بين مختلف شعوب العالم.

والسلام عليكم .